اتجاهات جديدة فى تطوير التعليم الجامعى وإصلاحة

الاستاذ الدكتور / عبد الفتاح أحمد حجاج *

مقدمـــه

يحظى التعليم بعامة والتعليم الجامعى بوجة خاص فى العديد من المجتمعات باهتمام متزايد بحسبانه يمثل قمة الهرم التعليمى . ولقد اضحت النظرة الى التعليم الجامعى كمصدر اساسى لاعداد الاطر المهنية المختلفة وكمنبع لتفريخ قيادات حركة الحياة فى المجتمع ، تكاد أن تكون من البديهيات وعلية ما نلاحظه فى العقود الثلاثة الاخيرة من هذا القرن نحو السعى للارتقاء بمستوى التعليم الجامعى وتنويع صيغة لمواجهة الحاجات المتغيرة للافراد و المتطلبات المتجددة للمجتمعات . على أن موضوع تطوير و اصلاح التعليم الجامعى برغم تزايد الاهتمام به الا ان الجدل حول اسلوب تحقيقه لا يقل عن ذلك الاهتمام حيث ان المجتمعات المختلفة تتطلع الى مؤسسات التعليم العالى بعامة و الجامعى بوجه خاص للاضطلاع بادوار ووظائف متزايدة مما يلقى عليها اعباء السعى لتطوير نفسها حتى ينسى لها القيام بتلك الادوار الجديدة .

وفى ظل الصراع الدائر حاليا من أجل مبررات للاصلاح - أى فى ظل رغبة السلطة العامة فى الاشراف على التعليم الجامعى ورقابته - كثيرا ما يعد الاصلاح واحدا من وسائل تأكيد هذه الرقابة ومن وسائل ضمان

المؤسسات الاكاديمية تخدم ما يراه المجتمع انه الصالح العام . وفى نفس الوقت نجد أن نظرة اعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة وبخاصة الفئات العليا منهم الى التطوير و الاصلاح على انه ضرب من التهديد ليس فقط للقيم الاكاديمية الراسخة بل تهديدا لمفهوم السلطة الاكاديمية الذاتية كذلك .

---

* استاذ أصول التربية وعميد كلية التربية - جامعة الاسكندرية

و لعل مما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد ان مفهوم التطوير و الاصلاح فى التعليم الجامعى بطريقة مبسطة و شاملة أنه ذلك التغير الذى يستهدف تحقيق أهداف معينه . كذا فان مصطلح " الاصلاح " ينسحب فى العادة على التغيير فى الهيكل الاساسى و التنظيمى أو الطبيعة المنهجية .

أما التعديلا ت ذوات الاهداف و المضامين المتواضعة يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحديث . ويشمل هذا التعريف العديد من التعديلات التى طرأت على التعليم الجامعى - بدءا من التغيرات التى حدثت فى النظم التعليمية حتى الاصلاحات الصغيرة فى المنهج . ولم ينشأ الكثير من التطوير الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى العالم فى التعليم الجامعى من اصلاح ذى مغزى أو تغير مبنى على التخطيط بل كان نتيجة تراكم - مكان مجرد إضافة وظائف ومهام جديدة للجامعة أو إضافة معاهد أو مناهج دونما وجود خطة واضحة المعالم أو نشأ لمجرد التوسع ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال طور التعليم العالى فى الغالب دون تخطيط واع ودونما أدنى اعتبار لمضامين التغير على المدى الطويل أما هذة الورقة فانها معينة فى المقام الاول بعملية التغير القائم على التخطيط حتى يتسنى فهم كيفية تكيف المؤسسات الاكاديمية الجامعية مع الظروف و التحديات الجديدة

ابعاد مضامين التطور و الاصلاح

لعل إنشاء الجامعات الجديدة تعتبر من الادلة الواضحة فى كثير من جوانبه على جهود الاصلاح و التطور حيث أنه كثيرا ما تصمم المؤسسات الجديدة بحيث تختلف عن الجامعات القائمة لكى تعمل على تحقيق الاحتياجات الجديدة . انه لمن ناقلة القول ان صعوبة تطوير المؤسسات القديمة يجعل إنشاء المؤسسات الجديدة بمثابة الوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق المتطلبات الجديدة ، وانه لمن الأهمية أن نلحظ فى هذا الصدد ان المؤسسات الجديدة - باستثناء النذر القليل لا تختلف بصورة ملحوظة عن الجامعات القائمة ، فهى مصممة لخدمة وظائف جديدة وغرس أفكار جديدة أما شخصيتها ومعاييرها الأساسية فتعكس نفس النماذج الاكاديمية القائمة . فانشاء

معهد " مساتشوستش للتكنولوجيا " ، فى الولايات المتحدة و كذلك جامعة " تسوكوبا " فى اليابان يعدان امثلة حية لهذا الاتجاه .

و كثيرا ما تكون الاصلاحات المتعارضة مع الممارسات الاكاديمية السائدة عرضة للحلول الوسط و المعارضة من جانب القطاعات ذوات النفوذ فى المجتمع الاكاديمى و التى لا تبدى كبير حماس للاصلاح و التطوير رغم انه يتوجب أن ندمج الاصلاحات مع باقى لنظام الامر الذى يطلب اهتماما دقيقا وفكرا ثاقبا .

و تختلف عملية التطوير و التنفيذ من دولة الى أخرى ومن مؤسسة الى أخرى وبغض النظر عن امكانية مناقشة الأسباب المشركة التى تستدعى الاصلاح وبغض النظر كذلك عن امكانية استخدام الأدبيات مثل النظرية التطبيقية و التنظمات المعقدة لكى تساعدنا على فهم آليات عملية التطوير ، على الرغم من ذلك فانة يتوجب ان تستقر فى الاذهان الفكرية التى موداها أن كل اصلاح انما يتم فى ضوء الظروف المحلية الخاصة بالمجتمع الذى يحدث به هذا الاصلاح ، وعلية فلا بد أن تأخذ فى الحسبان تلك الظروف عند تخطيط الاصلاحات .

اعتبارات اساسية فى عملية التطوير

لعل أهم العوامل الحاكمة فى تطوير واصلاح نظم التعليم الجامعى تلك التى تطق منها بنمط الادارة التعليمية السائد ، ثم العلاقة بين الدولة و نظامها السياسى ، وكذا الهياكل التنظيمية المتبعة فى كل نظام تعليمى . ففيما يتطق بمدى اثر النمط الادارى يمكن القول انه فى النظم الاكاديمية اللامركزية كتلك التى فى الولايات المتحدة مبادأة التغير فى المستوى القومى بينما يوجب أن يتم على المستوى المحلى أو مستوى الولايات . ذلك ان القرارات الفيدرالية المتعلقة بجوانب التمويل تؤثر بشكل ملموس فى نظم التعليم الجامعى ، اما وضع السياسات موضع التنفيذ فيترك للمستويات المحلية الادنى . وعلى خلاف ذلك ، ففى النظم كتلك التى فى اليابان او السويد او ايطاليا ، فان للحكومة عادة دور اساسى وبارز فى تحديد طبيعة واتجاه التطوير و الاصلاح وكذا تحديد وسائل التنفيذ مع تشجيع اسهام وتعاون المجتمع المحلى فى ذلك .

اما فى النظم الفيدرالية مثل الولايات المتحدة و الهند وكندا و المانيا ، فان الدور الاساسى تضطلع به عادة حكومة الولاية ، و يكمل هذا الجهد و يدعمة المستوى المركزى . وعلية يمكن ان نتبين ان طبيعة النظام السياسى وتقاليد العلاقات القائمة بين التعليم الجامعى و الحكومة تلعب دورا محوريا فى عمليات التطوير و الاصلاح . كما تؤثر الفروق فى التنظيم الاكاديمى على طبيعة التطوير و الاصلاح .

و يعد المجتمع الاكاديمى - كما سبقت الاشارة من المقومات الاساسية فى العمليات و اجراءات التطوير حتى فى الدول ذات النظم المركزية الشديدة . و عليه فان المشكلات العليم الجامعى الداخلية هى التى يتعين ان تكون فى بؤرة الاهتمام ، و كلما أمكن تحديدها بشكل أدق كما أدى ذلك الى نجاح جهود التطوير .

التوجهات الرئيسية المعاصرة لتطوير التعليم الجامعى

بينما ليس بالامكان رصد هذا المجال الواسع من الاصلاحات التى اقترحت و تم تبينها فى العقود الماضية فلعل من الجدير الاشارة الى عدد قليل من التغيرات الملحوظة و الصارخة فى مجال التعليم العالى ، و ذلك لتصوير بعض الاتجاهات الرئيسية للاصلاحات المعاصرة و بينما لم طرأ على الجامعات التغييرات البنيوية الاساسية التى اتسم بها القرن التاسع عشر فى كل من الولايات المتحدة و المانيا ، فان العقود القليلة الماضية قد تميزت بما تخللها من نشاط فى مجال الاصلاح . فلقد كانت الستينات بمثابة الفترة التى تكيفت فيها الجامعات للتوسعات الهائلة و تحديات ترد الطلاب ، و هكذا اصبحت الجامعات اكثر تعقيدا كمؤسسات حيث انها تعاملت مع عواقب و نتائج ذلك التوسع . هذا بالاضافة الى ان قاعدة الطبقة الاجتماعية للطلاب قد اتسعت نتيجة للنمو فى اعداد اولئك الطلاب .

و لقد شهدت السبعينات تحديات اخرى حيث خلقت المشاكل الاقتصادية ازمات و ضغوط مالية . مما نجم عنه ان اصبحت ادارة التوسع هى ادارة التدهور على الاقل فى الامم الصناعية حيث ركدت معدلات القيد و نضبت الموارد المالية . . و لقد ادى الاتجاه المهنى لدى الطلاب الى تحميل المنهج بالمتطلبات جديدة و اعادة توزيع الموارد

الاكاديمية . و لقد اتجهت الجامعات – ايضا – الى تقوية اواصر الصلة بينها و بين المؤسسات الانتاجية و عدلت مناهجها بحيث تستجيب بصورة اكبر للاتجاه المهنى للطلاب .

الاتجاهات خلال الستينات :

لقد تمثلت الاتجاهات التالية فى اصلاح التعليم العالى فى الدول الصناعية خلال عقد الستينات ، و لقد نجم عن غالبيتها تغييرات اكاديمية معينة ذات مضامين بعيدة المدى على التعليم الجامعى المعاصر و لعل ابرز تلك الاتجاهات ما يلى :-

* بنى جديدة فى التعليم الجامعى :

لقد تم اقامة العديد من المؤسسات لمواجهة التوسع فى معدلات القيد و النمو فى وظائف التعليم العالى . فبعضها اقيم على نماذج تنظيمية و وظيفية مختلفة ، ففى المانيا استهدفت الجامعة الشاملة Cesamthochschule الاهتمام بالاعداد المهنى فى التعليم العالى مع ربطه بالانتاج و العمل و مؤسساته . اما فى بريطانيا فان الجامعة البولتيكنيكية قد انتشرت و توسعت و ارتفع مستواها ، و حفاظا على المستوى الاكاديمى تم انشاء مجلس الجوائز الاكاديمية القومية CNAA للتنسيق بين مختلف تلك المبادرات . فمثلا وفرت الجامعة المفتوحة فى بريطانيا فرصا جديدة للتعليم العالى للطلاب غير التقليديين ، و فى امريكا اللاتينية ازداد اتساع نطاق القطاع الخاص فى التعليم العالى واضحى رائدا فى مجال التعليم التكنولوجى و الادارى . و فى ذلك فلقد وجدت العديد من البلدان ان من الايسر انشاء مؤسسات جديدة كلية بصورة تفضل اصلاح الجامعات القائمة .

* **الاتجاه البينى فى الدراسة :**

اضحى من المألوف أن ينظر الى المجالات الاكاديمية التقليدية بحسبانها تمثل العقبات فى سبيل تقدم المعرفة فى وقت تتزايد فيه التغيرات التكنولوجية المتسارعة و كذا النمو العلمى المطرد و لعل من ابرز اوجه النقد فى مجال التنظيم التى توجه للجامعات تلك النزعة التقليدية و المسحه المحافظة التى تصيغ اقسامها . و لقد وجه الكثير من النقد لنظام " كراسى الاستاذية " كما يتمثل فى الجامعات الالمانية و اليابانية و جامعات شرق اوربا . و لكى يمكن اختراق حواجز المجالات الاكاديمية التقليدية و تشجيع العمل البينى (المتداخل التخصصات) ، فان الامر قد يتطلب اقامة صنوف من المعاهد و المراكز ففى فرنسا على سبيل المثال ادخلت اصلاحات " فور Faure " ما يطلق عليه UER S (Unites d enseignement etderecherche) و التى بدورها اقامت وحدات معنية للدراسات البينية بمثابة الركائز الاساسية للموسسات الجديدة ، و على امتداد اوربا كان الاتجاه البينى من أبرز ملامح الاصلاحات التى تم تبينها فى الستينات

* **الفعالية الادارية و الجدوى الحسابية :**

Accountability and Administrative Efficiency

تعبر الجدوى الحسابية عن اوجه متعددة للاهتمام بجعل برامج التعليم العالى اكثر قابلية للفهم و الضبط بواسطة السلطات العامة و حيث ان الجامعات قد توسعت و نمت بشكل ملحوظ و انها قد اضطلعت كذلك بوظائف لم يكن لها بها عهد من قبل ، و بعبارة اخرى اضحت مؤسسات مجمعة حاكمة ، فان الحكومات بدأ تطالب بالمزيد من المعرفة و المعلومات عما يحدث أو يجرى فى مؤسسات ذلك النوع من التعليم و طالب كذلك برقابة توجهاته الاساسية و ذلك نظرا للكلفة القائمة للتعليم الجامعى و العالى فى كل الدول ، و هنا تجدر الاشارة الى ان الجدوى الحسابية لا تعنى ان هناك نوعا من المركزية و لكنها ادت فى معظم الحالات الى التدخل الحكومى المتزايد فى الشئون

الاكاديمية لان المحاسبة على النفقات تنسحب بالتالى على المحاسبة على البرامج . ان قرار الحكومة البريطانية عام ١٩٨٩ بالغاء لجنة المنح الجامعية التى تعد بمثابة الحارس الحقيقى للاستقلال الذاتى للجامعة و انشاء مجلس التمويل الجامعى و تخويله سلطة المسئولية المباشرة امام الحكومة لهو صفعة خطيرة للاستقلال الذاتى فى الجامعات البريطانية و لا ينظر مجتمع الجامعة الى الجدوي المحاسبه على انها ضرب من الاصلاح بل يعدون ذلك تدخلا لا مسوغ له فى الحرية الاكاديمية الذاتية بل خطر على فعالية التعليم الجامعى على المدى الطويل و مع هذا فهو واحد من الضغوط الاساسية للتغيير . و تختلف و سائل المحاسبة من دولة الى اخرى و لكنها جميعا تتفق فى استخدام البيانات و التقنيات المعقدة لاقتفاء اثر التكاليف و قياس النواتج و تطوير البحوث كوسيلة لفهم الاداء الفعلى للبرامج التعليمية و ربط الاهداف التعليمية و البرامج بالتمويل المرصود لها كوسيلة لقياس مدى اثمارها و هى كلها افكار خلافية فى دوائر التعليم الجامعي و لكنها مع ذلك عناصر رئيسية للجهود المبنوله من جانب الحكومة لتطوير التعليم الجامعى .

و ترتبط اجراءات تحسين الكفاءة الادارية بما سبق على الرغم من – ان مثل تلك الاجراءات لا تجذب الانتباه بنفس القدر الذى يفعلهالاصلاح المنهجى او الاسهام الطلابى الا ان جهود تحسين الكفاءة الادارية تعد واحدة من التيارات المهمة فى التعليم الجامعى و تشمل هذه الجهود على تطبيق تقنيات الادارة الحديثة على التعليم الجامعى و تحسين و تنسيق اليات الهياكل الادارية و مواءمتها مع متطلبات هيئات التدريس .

و فى بعض الدول يدخل فيها عملية دمج المؤسسات العلمية الفردية فى النظم العلمية المركزية الأرحب و على النقيض كانت هناك جهود لتفتيت التنظيمات الادارية الهائلة (مثل تلك الى فى جامعة باريس) الى وحدات اصغر . و على الرغم من ندوة مناقشة التحديثات الادارية فى أدبيات التطوير و الاصلاح الا انها من الامور ذات المضامين و الدلالة فى قيام النظم الاكاديمية بوظائفها و بدأت هذه الجهود فى الستينات و استمرت باعتبارها واحدة من الاتجاهات الرئيسية فى التطور الاكاديمى بالجامعات .

* الديمقراطية و المشاركة :

شهدت الستينات احتجاجا واسع المدى موجها ضد الارستقراطية الاكاديمية و المزايا الهائلة للاساتذة المتميزين و هى الظاهرة التى سيطرت تقليديا على الجامعات فى اوروبا و اليابان . و تكمن الثورة ضد الارستقراطية الاكاديمية فى جزء منها الى التوسع فى التعليم الجامعى مما ادى الى ايجاد مجموعة ناشئة من هيئة التدريس التى لا حول لها و لا قوة تقع فى منطقة وسطى بين الاستاذ و الطالب مما دفع الطلاب و هيئة التدريس الناشئة الى المطالبة بالمشاركة فى الادارة ، و نتيجة لمظاهراتهم الاحتجاجية و الاجراءات الحكومية تم اصلاح نظم الجامعات الاوربية بحيث تشمل كلا من الطلاب و هيئة التدريس الناشئة كمسهمين فى الادارة . و فى المانيا الغربية أدخل مفهوم الاسهام الجزئى الذى بمقتضاه يكون للطلاب ثم لصغار هيئة التدريس فالاساتذة بمعدل الثلث فى الاصوات على التوالى بالنسبة للقرارات الاكاديمية . و لقى هذا الاصلاح معارضة شديدة من جانب الاساتذة الذين نجحوا بعد كفاح طويل فى إلغائه عن طريق المحاكم . و كان الطلاب متحمسين فى بداية الامر الى ان اصابهم الاحباط من جراء الاجراءات التعليمية المضيعة للوقت و حالت مشاركة الطلاب فى الانتخابات الى الاضمحلال فى كل من ألمانيا الغربية و فرنسا على الرغم من احتفاظ الطلاب بدورهم في الادارة فى كثير من دول غرب أوربا الا أن " القوة الطلابية " لم تكن أمرا شائعا فى أوربا ، فكثير من المبادرات الهائلة التى بدأت فى الستينات اما ثبت نجاحها ثم هجرت أو كانت محدودة ثم ألغيت نتيجة معارضة كبار الاساتذة و فى الحقيقة ثم اضعاف القوة المطلقة لهذه الفئة بصورة ملحوظة نتيجة لاصلاحات الستينات الا أن الهيكل الاساسى للجامعة لم يصبه التغيير .

* الاستجابة المتزايدة من جانب الجامعة تجاه المجتمع :

لقد تحركت النظم الاكاديمية و الجامعات الفردية أقرب تجاه مجتمعاتها فى محاولة لجعل الجامعة وثيقة الصلة بالمجتمع لتعمل بجانب المؤسسات الاجتماعية لتلبية

حاجات المجتمع و اتضح هذا فى الستينات من خلال اشتراك الجامعة فى الكفاح السياسى فى تلك الفترة و فى فترة تالية سعت الجامعات لتتكامل بصورة أفضل مع المؤسسات الاخرى و الهيكل الاقتصادى و اصبحت البرامج فى جانب منها مهنية و تم تطعيمها ببرامج تقنية و اجتماعية جديدة . و فى السبعينات و الثمانينات بدا واضحا التركيز على تقوية الروابط المباشرة بين الجامعات و الاقتصاد عن طريق المشروعات البحثية التعاونية و المراكز المشتركة داخل الجامعة و المراكز الاستشارية و ما شابة ذلك فى كثير من الدول . و لكن كثيرا ما يتم تجاهل هذه الروابط فى أدبيات التطوير الجامعى مع انها أهم التطورات بل و ربما أبقاها أثرا فى التعليم العالى .

السبعينات و ما بعدها :

لقد تمت معظم الاصلاحات الجوهرية فى العقود المضطربة الاخيرة خلال عقد الستينات و الذى أدى النشاط الطلابى خلاله فضلا عن التدخل الحكومى فى شئون التعليم الى عدم تناسق المسيرة الاكاديمية . أما فترة السبعينات و الثمانيات فكانت اقل فى هذا الصدد و لكن استمرت مسيرة الاصلاح و دليل ذلك بعض الاتجاهات التى تجدر الاشارة اليها فى ضوء الحقائق التعليمية الحالية و التوجهات المستقبلية .

لا جدال فى أن الارتباط المتزايد بين الجامعة و الانتاج الاقتصادى يعتبر أحد أهم الاتجاهات العالمية فى التعليم العالى حيث اقلت الجامعة وثيقة بالمؤسسات الصناعية التى مولت الابحاث الجامعية المعملية فى مقابل حصولها على نتائج تلك الابحاث . و بدأت المراكز الصناعية التى كثيرا ما كانت تنشأ بجوار مبنى الجامعة تتزايد و كان هذا الارتباط قويا خاصة فى المجالات البيوتقنية و التقنية و التى حدث فيها تطوير سريع الى درجة أدت بالمتخوفين من نتائج التكنولوجيا البيولوجية الى التساؤل عن الدور الاساسى للبحث العلمى داخل النظام الاكاديمى مركزين فى تساؤلهم على العمل التطبيقى و السلطة العلمية عندما تندمج المؤسسات الصناعية بصورة مباشرة فى العمل الجامعي و تطالب بتحديد اتجاهات البحث من خلال أولوياتها التمويلية .

و كان هناك بعض التطوير المهم في اصلاح المنهج من أن هذا التطوير كان

متعارضا بعض الشئ فى طبيعته حيث ظهر تركيز متزايد في السبعينات على ضرورة " تمهين المنهج الجامعى " الامر الذى أدى الى توسيع مفهوم المنهج الاكاديمى فى كثير من الدول . و لقد نجم عن ذلك نوع من الانتشار للاتجاهات التى ظهرت من قبل فى الستينات فى دول مثل السويد و جمهورية ألمانيا الديمقراطية و توسعت الجامعات فيما تقدمه من علوم تطبيقية مثل علم الحاسب الآلى وكثير منها قدمت برامج للتدريب على الادارة وغيرها من المجالات التطبيقية . وانه لمن الانصاف أن نقرر أن كثير من جوانب التطوير الاكاديمى فى الاونه الحديثة كان تقنية مما سيكون له مضامين باقية و دائمة فى المستقبل . و لقد أدى الاتجاه نحو الاخذ بالمنهج ذى الوجهة التقنية الى احداث توسعات فى المعامل المطالبة بالامكانات المعملية و الوسائل التعليمية و الاستعانة بهيئة تدريسية قادرة على تدريس و اجراء البحث بتلك الامكانات . و من ناحية اخرى ، كانت هناك معارضة للاصلاح المنهجى خاصة فى الولايات التحدة حيث ظهر اهتمام بمنهج الثقافة الحرة التقليدى (Libeal Arts) حيث عبرت هيئة التدريس عن خشيتها من ان المحور التقليدى للمنهج مهدد بالاضطربات التى احتاجت الستينات و السبعينات و الممثلة فى المهنية و من ثم طرحت الاقتراحات للحفاظ علي الجذع المشترك لمنهج الثقافة الحرة . و بعد حوار طويل تم تنفيذ الاصلاحات المنهجية فى كثير من الجامعات ، و كذلك هناك اهتمامات شبيهة فى اليابان و لكن ليس هناك من دليل على أن هذا يعد اتجاها عالميا فى عملية الاصلاح .

و فى كثير من الدول النامية خاصة الاخذة حديثا بالتصنيع مثل دول شرق و جنوب شرق آسيا كان هناك التزام قوي بضرورة تقوية و دعم التوجه البحثى للجامعة . كذلك لوحظ تزايد الاستثمار فى الجامعات بغرض الارتقاء بالبحث العلمى . و لتحقيق ذلك وضعت السياسات الجديدة لتشجيع هيئة التدريس على البحث حيث توجد قناعة تامة فى معظم الدول بأن الجامعات هى المسهم الاساسى فى عملية التطوير و ان البحث العلمى له نفع طويل المدى فى التطور التقنى ، و تأسيسا على ذلك فانه يتوجب على الجامعات أن تقوم بتدريب هيئة عالية الكفاءة لاحداث التطوير وهكذا فقد أصبح البحث العلمي خاصة التطبيقي منه أمر ذا أولوية على مستوى جامعات العالم لاحداث التطوير . و هناك نوع من "التقارب" أو بالاخرى الالتفاف حول مجموعة من

الموضوعات للتطوير من قبل المؤسسات التعليمية أى أن هناك تعزيزا بطيئا للثقافة الاكاديمية العالمية .

و لقد شهدت فترة الثمانينات فى الدول الصناعية جهودا لدعم المكاسب التى تحققت فى الستينات فى ضوء الاصلاحات و التغييرات المؤسسة و تتسم هذه الفترة بخفض المصادر التمويلية تقريباً فى كل الدول الصناعية الامر الذى وضع قيودا على مبادرات الاصلاح لاسباب مادية بحته . و من التغييرات الجوهرية فى هيكل التعليم العالى تلك التى تحدث فى بريطانيا على الرغم من المعارضة الكاملة من جانب المجتمع الاكاديمى الا ان حكومة تاتشر اصدرت تغييرات قانونية أساسية عن العلاقة بين الحكومة و الجامعات ألغت بمقتضاها لجنة المنح الجامعية و أصدرت تشريعا بالغاء النظام التقليدى و غيرت نمط و أسلوب تمويل الطلاب و هذه اصلاحات حادثة بالفعل سيكون لها اثرها على مستقبل التعليم العالى فى بريطانيا .

اتجاهات المستقبل :

التغيير و التطوير جانبا مهما فى التعليم الجامعى المعاصر ، ففى بيئة تتسم بالتغير التقنى السريع و المطالب المتزايدة من التعليم الجامعى لكى يندمج بصورة أعمق فى المجتمع الأرحب ، يصبح تطوير التعليم الجامعى أمر صحيحا و ضروريا و ستظل عملية التغيير المخطط و الاصلاح جزءا مكملا للحياة الاكاديمية و لكن ليس من المحتمل أن يتغير الهيكل الاساسى لهذا النوع من التعليم بصورة كلية ، ذلك لان الاصلاحات وضعها بحيث تتلائم و الهياكل التعليمية القائمة . و قد أدركت معظم الدول أن انشاء عدد كبير من الهيئات غير الجامعية للابحاث ليس بالطريقة الفعالة لضمان الربط الجيد بين البحث و التدريب المتقدم . و علية عنه المحتمل أن يتم تنفيذ الاصلاح داخل سياق الجامعات القائمة فعلا .

هذا كما أنه ليس من المحتمل أن تتكرر على نطاق واسع - تلك التغييرات المؤسسية التى تمت محاولة اجرائها فى الستينات فقد نظر اليها على انها معرقلة للمسيرة و مكلفة و هناك حماس يشوبه نوع من الاحجام لاعادة صياغة الهيكل

التنظيمى الشامل و من ثم فمن المحتمل أن يكون الاصلاح جزئيا و متواضعا فى طبيعته . أما المجتمعات الصناعية فقد انتهى التوسع الهائل الذى بدأت المؤسسات و الانظمة الاكاديمية تركز على تهذيب الهيكل القائم بدلا من التقدم بمبادرات اساسية جديدة . حقيقة ان الحركة العالمية للنظم الاكاديمية الجامعية بدءا من تلك التى كانت تقصر الجامعة على الصفوة و مرورا بتلك التى اباحتها للعامة فى الدول الصناعية – كما حددها مارتن ترو – قد انتهت ، فقد توقفت معظم النظم الاكاديمية فى أوربا الغربية على عتبة النظم " الجماعية " و لم تتحرك صوب محاولة اتاحة التعليم ما بعد الثانوى لاى فرد يرغب فيه و يستثنى من هذا فقط الولايات المتحدة و كندا و الى حد ما اليابان حيث يوفرن فرصا غير عادية لاتاحة التعليم الجامعى و العالى . و لم يتوقف هذا التوسع فى دول العالم الثالث حيث تسعى تلك الدول الى توفير فرص التعليم العالى الى يطالب بها افراد الطبقات المتوسطة و كذلك لتخريج العمالة الماهرة المطلوبة من جانب بعض الاقتصاديات المعقدة .

و قد كان دول العالم الثالث فى معظمها مشغولة بمهام بناء نظمها الجامعية و لكنها لم تقم باصلاحها بصورة ملحوظة و من الممكن أن تكون هناك محاولة ذات مغزى للتكيف فى السنوات المقبلة .

ان كم الاصلاح الجامعى الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب العالمية لمذهل حقا و كثير من التوسع الذى تم فى تلك الفترة كان يعوزه التخطيط يتجه الذى يأخذ فى الحسبان المتطلبات الاقتصادية و السكان . و لذا كان تكيف الجامعات مع هذه التوسعات تحديا جد رهيب . فالنمو السريع "لمهمة" الجامعة واضطلاعها بالبحث التطبيقى و ارتباطها بالانتاج و اختيارها للمهن الجديدة و ارتباطها بالحراك الاجتماعى و غير ذلك من المهام كلها أمور زادت من حدة هذا التحدى . و استطاعت النظم الاكاديمية بصعوبة بالغة فى النهاية ان تتكيف مع تلك التحديات . و أوضح القلق الذى اجتاح أمريكا وأوربا فى فترة الستينات تلك الازمة و استثار الاستجابات لحلها .

و بالنظر الى ان التغيير فى التعليم الجامعى بطبيعته عملية بطيئة و فرعية . فان التطوير و الاصلاح لا يدركان كعمليات و اجراءات بطيئة فى التغيير . و لكن حين تكون الحكومات و الجامعات و المؤسسات المجتمعية الاخرى ضالعة فى تخطيط التغيير و من

ثم فى بينها ، فان عملية التطوير و الاصلاح تصبح اكثر جدوى و قابلية للتطبيق . و هكذا فان الاصلاح سيستمر للفترة القادمة حيث ان الجامعات تواجه بتحديات بالمطالب المتجددة . و لعل من المحتمل انه فى المستقبل فان جهود التطوير و الاصلاح ستكون متواضعة الى حد ما الا انها ستكون متممة و مكملة للنظام الاكاديمى .

References

١ - Murray G. Ross, the University: Anatomy of Academe (New york: McGraw-llill,1976).

2. T.R. Mcconnell, "Autonomy and Accountabillit: Some Fundamental lssues". in lligher Educalion in American Sociely, ed Philip G. Atlbach and Robert o. Berdahi (Buffalov N.Y. Prome theus, 1987).

3. Edwad Shils, " Change and Reform." in University Reform: Compartive perspclives for the Sevenlies, ed. philip G. Aitbach (Cambridge. Mass.: Schenkman. 1974).

4. Peter Blau, the organizalion of Academic work (New york: wiley, 1973).

5. Martin Trow, "The Expansion and Transformalion of Education" International Review of Educalion18 (1962).

6. Manuel Crespo. "the Management of Austerity in lligher Education: An Inter-national Comparison". lligher Education 18 (1989): Seealsol adislav cery chand Paul Sa batier. Great Expectations and Mixed Performance: the

Implemenlation of lligher Education Reforms in Europe (Ttentham, England: Tientham, England: Trentham Books, 1986).

7. LLans Draheim, "The Gesamthochschule: A Model of Mobility". Prospects 3 (Winter 1974):

8. Walter Perty, the open Universily (San Fracisco: Lossey-Bass, 1977).